

قضية الصحراء الغربية وأثرها في العلاقات المغربية - الجزائرية

الاستاذة : رقية المشاط السائح

كلية القانون - جامعة الزاوية

..بمع الله الرحمن الرحيم..

• ملخص البحث :

إقليم الصحراء الغربية يمثل منطقة حيوية واقتصادية بالغة الأهمية ومثار اهتمام إقليمي ودولي؛ بحكم موقعه الاستراتيجي الذي جعله منطقة عبور وحلقة وصل بين العرب والأفارقة من جهة وبين المغرب العربي وأوروبا من جهة أخرى ، فهي مواجهة لجزر الكناري وعبر سواحل الصحراء الغربية يمكن الإبحار إلى أوروبا ، وكذلك يتمتع بثروات اقتصادية كبيرة مثل النفط والفوسفات وغيرها ، لهذا فهي تمثل قضية دولية ومحل اهتمام أممي ، وقد نتجت قضية هذا الإقليم عن الاتفاقية التي أبرمت بين كل من المغرب وموريتانيا وإسبانيا سنة (1975م).

كما تعددت اثار القضية الصحراوية على مستقبل العلاقات المغربية الجزائرية بشكل خاص حيث زادت من حدة التوتر بين البلدين ، كما انعكست سلبا على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المغاربية عموما.

ويأتي هذا البحث كمحاولة لصياغة العوامل التي جعلت من إقليم الصحراء الغربية مركزاً مهماً من مراكز النزاع وعدم الاستقرار في العلاقات المغربية عامة والعلاقات الجزائرية خاصة ، وقد تطلب بحثها التطرق إلى دراستها في بحثين : خصص الأول ، لتسليط الضوء على النزاع الصحراوي بين المغرب والجزائر وموقف شعب الإقليم ، وأما الثاني فبحث دور دول الجوار من النزاع في الصحراء الغربية ، وتحديد ليبيا وإسبانيا ، وشُفع بخاتمة تضمنت ما تم التوصل إليه استنتاجات وتوصيات ومقترحات.

الكلمات المفتاحية :

(تأثير ، قضية ، العلاقات ، دول الجوار ، النزاع ، الصحراء الغربية ، الجزائر ، المغرب)

• المقدمة :

لا يختلف اثنان ينعمان بكمال العقل ؛ على أن الجزائر والمغرب الأقصى وحدة واحدة موحدة انصهرت وتلاحمت بفضل عوامل الوحدة الطبيعية المتمثلة في الدين الاسلامي واللغة العربية ، والتاريخ والجغرافيا ، والمكون الاجتماعي إن لم نسلم بوحدته فهو الاشد تجانسا في المنطقة المغاربية ، بفضل الله ﷻ. فهما التوعم المنصهر من لدن الخبير العليم ، إلا أن تدخل عامل المصالح القطرية الضيقة ادخلت الدولتين في صراع دام لا يعرف له ضوء في آخر نفقه وتقريبا أنبت الحل لإشكاله الاقليمي والدولي معا.

ولهذا الاشكال المستعصي كان موضوعا للدراسة في هذا البحث الذي يدور حول قضية الصحراء الغربية وأثرها كعامل مهم في العلاقات المغربية - الجزائرية ، نظراً للموقع الاستراتيجي لإقليم الصحراء الذي جعلها منطقة عبور وحلقة وصل بين العرب والأفارقة من جهة وبين المغرب العربي وأوروبا من جهة أخرى ، فهي مواجهة لجزر الكناري الاسبانية ، وعبر سواحل الصحراء الغربية يمكن الإبحار إلى أوروبا.

وكذلك تتمتع بثروات اقتصادية كبيرة مثل النفط والفوسفات وغيرها ، فإن ذلك جعل منها محط أنظار الدول الاستعمارية ، حيث قامت اسبانيا باحتلاله ، إلا أنها فوجئت بمقاومة باسلة استمرت إلى أن خرجت من الإقليم بموجب اتفاقية "مريد" التي وقعت بين كل من المغرب وموريتانيا واسبانيا سنة (1975م).

ليبدأ النزاع مرحلة جديدة ويتحول إلى نزاع مغاربي ، حيث تحول إلى نزاع بين الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب أو ما سمي اختصاراً بالبوليساريو ، تساندها الجزائر وبين المملكة المغربية.

واستمرار النزاع المغاربي نتج عنه العديد من الآثار السلبية اقتصادياً وسياسياً على المنطقة ، مما أدى إلى تعميق الخلافات بين كل من المغرب والجزائر اللتين تتبع كل منهما سياسة تهدف إلى كسب القضية الصحراوية ، كما ارتبطت القضية الصحراوية كباقي النزاعات بالمحيط الإقليمي والدولي.

وتحركات الجهود الدبلوماسية عربياً عن طريق جامعة الدول العربية ، ولكن دورها اتسم بالضعف وعدم الفاعلية كعادتها في كل القضايا العربية ، أما المنظمات الإقليمية الأخرى والمتمثلة في منظمة الوحدة الإفريقية سابقاً الاتحاد الإفريقي الحالي للتوسط لحل النزاع فهي كذلك باءت أيضاً بالفشل.

لينتقل هذا الملف إلى الإطار الدولي "الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن الدولي"، فقد اهتمت الأمم المتحدة بقضية الصحراء بشكل عام وبالنزاع بين الأطراف بشكل خاص ، وقد توصلت حين ذاك إلى وقف إطلاق النار في الصحراء بين أطراف النزاع سنة (1991م) ، ولكنها بالمقابل سجلت إخفاقاً لإيجاد تسوية عادلة ، وعليه سيتم من خلال هذا البحث مناقشة قضية الصحراء الغربية من بعض الجوانب المتعلقة بالقضية باعتبارها شاغل دولي وهي كذلك هم بحثي يشد انتباه الباحثين ويستحثهم على تقديم رؤى تسجل الواقع وتقدم المقترحات.

• إشكالية البحث :

هناك العديد من العوامل التي جعلت من إقليم الصحراء الغربية مركزاً مهماً من مراكز النزاع وعدم الاستقرار في العلاقات المغربية عامة والعلاقات الجزائرية خاصة ، مما يطرح إشكالية التأثير الذي تحدثه قضية الصحراء الغربية على العلاقات الثنائية بين البلدين الجارين ، وما هي ماهية العوامل المهمة التي جعلت منه نزاعاً إقليمياً ودولياً يستعصي عن الحل ؟.

.. وعليه يمكننا صياغة هذه الإشكالية في اطار التساؤلات التالية :

- 1- كيف أثرت قضية الصحراء الغربية على العلاقات المغربية الجزائرية ؟
- 2- وما الأسباب الكامنة وراء هذه القضية التي فرقت المغاربة ؟.
- 3- لماذا لم يتم تسوية النزاعات والخلافات السياسية بين المغرب والجزائر ؟.
- 4- لماذا يعبر المغرب عن رفضه للاستقلال التام لسكان الإقليم الصحراوي ؟.
- 5- ولماذا تقدم الجزائر الدعم لجبهة البوليساريو ؟.

• أهمية البحث :

تستمد الدراسة أهميتها من خلال تسليط الضوء على العلاقات الثنائية بين المغرب والجزائر التي كان لها الأثر المباشر على المنطقة بشكل عام لما تملكه من ثروات وموقع استراتيجي باعتبارهما قطبي المغرب العربي ، ويهدف هذا البحث إلى إيضاح الأسباب التي أدت إلى النزاع المسلح بين الأطراف المتنازعة ، وكذلك إيضاح بعض مواقف دول الجوار من النزاع الصحراوي.

• منهج البحث :

سنعتمد استخدام المنهج التحليلي الوصفي بغية تحليل دور أطراف النزاع المباشرة وغير المباشرة وتحديد النظامين السياسيين الجزائري والمغربي عبر فترات زمنية مختلفة ، وموقف جبهة تحرير الصحراء الغربية "البوليساريو" وتعاطيتها مع الدول المجاورة.

• خطة البحث :

دراسة قضية الصحراء الغربية سنقصرها على أصل النزاع الصحراوي بين المغرب والجزائر ، ودور دول الجوار في هذا النزاع مما يتطلب تشطيرها إلى مبحثين كآآتي :

• **المبحث الأول:** النزاع الصحراوي بين المغرب والجزائر، وفيه مطلبين: الأول، الموقف المغربي والجزائري من النزاع الصحراوي. والثاني، موقف الشعب الصحراوي المتمثل في جبهة البوليساريو.

• **المبحث الثاني:** دور دول الجوار من النزاع في الصحراء الغربية، وفيه أيضا مطلبين: الأول، دور ليبيا في النزاع الصحراوي، والثاني، الموقف الإسباني من النزاع الصحراوي. ونختم القراءة في هذا الموضوع بخاتمة تتضمن النتائج والمقترحات التي توصلنا إليها.

• المبحث الأول :

النزاع الصحراوي بين المغرب والجزائر.

ونطالع بحسب القراءة التاريخية والأنية لمستجدات النزاع الصحراوي من خلال السياسات المعلنة لأطراف هذا النزاع في مطلبين: الأول، الموقف المغربي والجزائري حيال النزاع الصحراوي، وفي الثاني، موقف الشعب الصحراوي المتمثل في جبهة البوليساريو.

• المطلب الأول :

الموقف المغربي والجزائري من النزاع الصحراوي.

يُعد موضوع العلاقات المغربية الجزائرية من أكثر المواضيع إثارة للجدل في الساحة السياسية الدولية، حيث أخذت العلاقات بين البلدين الجارين (المغرب والجزائر) خصوصيات ضاربة في جذورها من أعماق التاريخ، ومن أبرز هذه الخصوصيات التاريخ المشترك بين الجزائر والمغرب بحكم الجوار الجغرافي إلى الحد الذي وضع فيه انصهارهما لبعض الفترات التاريخية ، وكانت المنطقة المغاربية بصفة عامة تشكل وحدة سياسية منسجمة، أي كما يحب بعض المغاربة بتسميته بشعب واحد ويسكن أكثر من بلد، وبعد الاستقلال ظهر النزاع الحدودي بين المغرب والجزائر مما أدى إلى نشوب حرب الرمال في سبتمبر من العام (1963م).

وقد أردنا بهذه التوطئة التوضيح لجذور النزاع بين البلدين الجارين فيمكن بهذا التمهيد أن نأصل لهذا الصراع؛ قبل أن يتم توضيح محور البحث الرئيسي وهو قضية الصحراء الغربية التي أثرت بشكل كبير على مضمون العلاقات بين البلدين الجارين: المغرب والجزائر بشكل خاص، وعلى دول المغرب العربي عموما.

• الفرع الأول : الموقف المغربي :

يرتكز الموقف المغربي المتعلق بمسألة الصحراء الغربية على عدة نقاط رئيسية أهمها الآتي:

• أولاً : الإيديولوجية المغربية في تحقيق فكرة (المغرب الكبير) :

المغرب تنظر إلى الصحراء الغربية على أنها جزء من أراضيها كان الاستعمار الأوروبي قد اقتطعها منها ، بل وترى أن الاستعمار قد اقتطع منها أجزاء من الجزائر وموريتانيا والسنغال ومالي الشيء الذي يتعارض مع مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار ، وهذا يؤسس بأن الإيديولوجية المغربية فيما يخص النزاع في الصحراء الغربية يتركز على فكرة الحق التاريخي للمملكة المغربية بضم الأراضي التي كانت تابعة لها حتى قبل رسم الحدود الاستعمارية⁽¹⁾، وبعد نهاية الحماية على المغرب ، أعلن (علال الفاسي)* أن الإمبراطورية العلوية قد تحررت وانتهت الحماية على المغرب ونيل الاستقلال سنة (1956م) اعتبرت "الرابط" هذا الانتصار جزئي ما لم تتحرر طنجة والصحراء من الأسبان في الجنوب.

وبعد مد وجزر من قبل الاحتلال الإسباني وكل هذه الأحداث غادر الأسبان الصحراء بتاريخ (14/11/1975م) حيث حصلت ربكة وزعزعة لأسبانيا بالتشبيث بأخر مستعمراتها الصحراء الغربية بعد (109) سنة لينتقل النزاع بعد ذلك إلى الصراع بين المغرب والسكان الصحراويين الممثلين من قبل جبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر.

• ثانياً: الحجج والبراهين التي تقدمها المملكة المغربية لتأكيد سيادتها على الصحراء العربية:

1. التاريخ المشترك والامتداد الجغرافي للصحراء مع الرباط.
2. الصلات الدينية ، الحقوق التاريخية المشتركة.
3. لجوء بعض الشخصيات الصحراوية بعد الإعلان عن تأسيس جبهة البوليساريو للحرب في (20/5/1973م) إلى مبايعتهم لملك المغرب.
4. تعد هذه المبايعة عقد سياسي يترتب عنه السيادة على أرض وسكان الصحراء الغربية. وهكذا بدأت مشكلة الصحراء الغربية مع بداية أول خروج للقوى الاستعمارية من المنطقة وما خلفه هذا الخروج من مشاكل حدودية حتى ظهرت النزاعات الحدودية بخاصة بين المغرب والجزائر من جهة والمغرب وموريتانيا من جهة أخرى حتى وصل إلى حد التصادم المسلح بين الجزائر والمغرب سنة (1963م) فيما سمي بحرب الرمال ، إلا أن الدول المغربية قررت أن

تنتهج مسلك آخر بدلا من النزاعات والخلافات السياسية وهو عودة معاهدات "إفران" التي أبرمت في عام (1969م) ومعاهدة "الرباط" في العام (1972م) والتي أنهت النزاع الحدودي بين المغرب والجزائر.

وفي يناير (1973م) عقدت بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا قمة ثلاثية في "أغادير" المغربية برئاسة قادة الدول الثلاث وهم "الملك الحسن الثاني" - ملك المغرب ، والرئيس "هواري بومدين" - رئيس دولة الجزائر والرئيس "المختار ولد دادة" رئيس الجمهورية الموريتانية، وقد أكدت القمة على تمسكهم بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها حتى يتمكن شعب الصحراء من الحصول على استقلاله والتعبير عن إرادته الحرة وذلك طبقاً لقرارات منظمة الأمم المتحدة.

ومن هنا ظهرت بداية أزمة إقليم الصحراء ، حيث إنه في يونيو (1974م) أعلنت إسبانيا عن إجراء استفتاء حول تقرير مصير شعب الصحراء الغربية مع إعطاء صلاحيات واسعة لمجلس العموم الصحراوي المعروف باسم "الجماعة" تحت مراقبة الأمم المتحدة خلال الستة أشهر الأولى من عام (1975م) ، ولكن لم يتم هذا الاستفتاء حيث عارضت كل من المغرب وموريتانيا ومن ثم قررت المغرب عرض مسألة الصحراء على أنظار محكمة العدل الدولية من أجل تحديد المركز القانوني للإقليم.

ومن جهة أخرى أيدت الجزائر الطرح الإسباني ، وقد أصدرت المحكمة رأيها في مسألة الإقليم الصحراوي وقضت بأنه لا توجد أي سيادة قانونية أو إقليمية بين الصحراء الغربية من جهة والمملكة المغربية أو الموريتانية من جهة أخرى. واستناداً على ذلك أعلن عاهل المغرب "الملك الحسن الثاني" عن تنظيم مسيرة خضراء بمشاركة (350) ألف مواطن مغربي⁽²⁾ ساروا إلى منطقة الخضراء جماعات من مختلف المناطق والأقاليم المغربية جماعات عُزل لا يحملون معهم إلا الزاد والكتب والمصاحف هذه الخطوة التي أقدم عليها المغرب وسط مواقف دولية متباينة ، وسط استنكار للجزائر لهذه الخطوة التي حشدت كل طاقتها الإعلامية لمواجهة المغرب بصفة غير مباشرة عن طريق دعم جبهة البوليساريو التي تدعو للانفصال عن المغرب.

وبعد هذا الموقف من الجانب المغربي وقع بالفعل اتفاق "مدريد" الثلاثي بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا لإنهاء الوجود الاستعماري في الصحراء الغربية وأثر هذا الاتفاق انتهاء الاحتلال الإسباني.

• ثالثاً : المبادرة المغربية التي طرحها بشأن منح الحكم الذاتي لإقليم الصحراء الغربية :
قدمت المملكة المغربية بتاريخ (11 ابريل 2007 م) مبادرتها بشأن منح إقليم الصحراء الغربية حكماً ذاتياً موسعاً في إطار السيادة المغربية ، وقد جاء في الرسالة التي بعث بها مندوب المغرب الدائم إلى الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" الأمين العام السابق للأمم المتحدة على أنها مبادرة توافقية وخلاقة ومسؤولة ومنفتحة وغايتها مخاطبة جميع الصحراويين ومن أبرز النقاط التي وردت في هذه المبادرة هي :

1. التزام المغرب بالعمل على إيجاد حل سياسي نهائي.
2. تحتفظ الدولة المغربية بالمهام السيادية بما فيها العلم ، النشيد ، العملة ، الجيش الأمن الوطني والدفاع والعلاقات الخارجية والنظام القضائي أي أن نظام الحكم للصحراويين نظام محلي داخلي منفصل على الإدارة المركزية للدولة الأم للمغرب بصلاحيات محدودة.
3. يكون للصحراويين ومن يمثلهم للحكم الذاتي مواردهم المالية والعائدات التي يحصلون عليها من المنطقة من المناجم⁽³⁾، وكذلك من خلال جمع الضرائب والموارد المخصصة من قبل الدولة المغربية.

• الفرع الثاني :

الموقف الجزائري في النزاع الصحراوي.

يمكن تتبع الموقف الجزائري من القضية الصحراوية من خلال ما اعلنته الدولة الجزائرية من مواقف في عدة مناسبات حيث أعلنت بأنها ليست لها مطالب على أراضي الصحراء الغربية. وكدولة عصرية، فإن سياسة الجزائر على هذا المنوال تعتمد على اعتبارات تطور العصر، وليست على مطالب قائمة على السياق التاريخي أو الارث الحضاري، وهذه ايدولوجية ثابتة للجزائر، وقد عبر عنها الرئيس الجزائري السابق "عبد العزيز ابو تفلقة".

• أولاً : الأيدولوجية الجزائرية حول الصحراء الغربية :

تنتقل الجزائر في موقفها من قضية الصحراء الغربية من وجهة نظرها والتي تؤكد على مساندة حركات التحرر بين جبهة البوليساريو وبين كل من المغرب وموريتانيا ، وإن حل هذه المشكلة لا يتم إلا بحصول سكان الصحراء على استقلالهم كما أن للجزائر حدود صغيرة جدا مع الصحراء الغربية من الشرق بطول حوالي (60) كم فقط⁽⁴⁾.

فمنذ بداية النزاع حول الصحراء الغربية ، وجهت الجزائر اهتمامها بالإقليم وذلك للعديد من الدوافع الخفية منها الاقتصادية وعلى رأسها حلمها بأن تصبح القوة الاقتصادية الأولى في المنطقة ، حيث تمثل الصحراء أقصر طريق يوصلها بالمحيط الأطلنطي مما يضمن الحصول على الحديد المستخرج من "تندوف" التي ضمتها الجزائر إليها بعد نزاع عسكري مع المغرب عام (1963م) ، وكذلك أسباب أمنية أهمها أن الصحراء جزء لا يتجزأ من أمن الجزائر الوطني.

وكثفت الجزائر جهودها بإقناع المجتمع الدولي⁽⁵⁾ بحق تقرير المصير والاعتراف بالجمهورية الصحراوية وتقديم الدعم المادي والعسكري لجبهة التحرير ووفرت مقر لحكومتهم في الجزائر عبارة عن مخيمات في تندوف.

وكذلك أيدت على مدى واسع حق تقرير المصير وتوجهت إلى الأمم المتحدة بخصوص النزاع في الصحراء من خلال كلمة مندوبها لدى الأمم المتحدة والتي جاءت بعد عدة أيام من اتفاق مدريد الذي سلم من خلاله الأسبان الصحراء بعد خروجهم منها إلى المغرب وموريتانيا⁽⁶⁾ مما أثار حفيظة وغضب السلطات الجزائرية؟.

وبناءً على ذلك تصر الجزائر على الدوام بأن النزاع بين طرفين هما جبهة البوليساريو والمغرب ، أما موريتانيا والجزائر فهما طرفان لهما اهتمام فحسب وتعتبر الجزائر نفسها طرفاً رئيساً لأن هذا النزاع يتم في حدودها.

وعليه استمرت الجزائر في دعمها لشعب الصحراء وقامت بتشكيل حلفاً مع ليبيا نتيجة للتدخل العسكري في الإقليم من قبل المغرب وموريتانيا ، وقد اشتد النزاع ، الأمر الذي أدى لعقد موريتانيا اتفاق مع الجزائر وجبهة البوليساريو (1979م) الذي بموجبه انسحبت موريتانيا من الصحراء الغربية وأنهت الحرب مع الطرفين واستمرت الجزائر في مواجهة عسكرية مع المغرب كانت قد انطلقت في (26 يناير 1976م).

وقد ارتكزت الجزائر في سياستها الخارجية تجاه الصحراء الغربية على محورين : الأول ، تمثل في الحرص على إقناع المجتمع الدولي بحق تقرير المصير والاعتراف بالجمهورية الصحراوية ، والثاني ، تم التركيز فيه على تقديم الدعم المادي والعسكري لجبهة البوليساريو.

• ثانيا : رأي الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة منذ توليه الرئاسة :

تعتبر الحكومة الجزائرية ، مسألة الصحراء الغربية ، مسألة استعمار وعليه ، فإن أي إجراء يتخذ في هذا الإطار من الاسراع في تصفية الاستعمار من الاقليم سيلقى الدعم والتأييد الكامل من طرف الدولة الجزائرية ، وهذا ما عبر عنه الرئيس الجزائري الراحل "ابو تفلقة" أثناء مشاركته في جنازة ملك المغرب الراحل "الحسن الثاني". فبالرغم من أواصر المحبة التي بادر بها خلال زيارته للمغرب لحضور هذه الجنازة ، إلا أنه أكد على أنه متشبث بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ووضع كل الأمور جانباً فلا تسوية لملف الحدود إلا في إطار الاعتراف بالاستقلال الصحراء الغربية⁽⁷⁾.

أما عن مبادرة المغرب للحكم الذاتي لسكان الصحراء، صرح الرئيس الجزائري السابق "بوتفليقة" أيضا بأن مشروع الحكم الذاتي المقترح من جانب المغرب من أجل الاستفتاء الذي راهنت عليه المغرب، فأنها فرضته على الشعب الصحراوي نظراً للتأييد الذي كان يجودونه من قبل فرنسا، اسبانيا، وإلى حد ما الولايات المتحدة الأمريكية، و خلاصة الموقف الجزائري من أبرز هذه المواقف والتوجهات للسياسة الخارجية الجزائرية كانت هي دعم استقلال السكان الصحراويين لنيل الاستقلال وإقامة الجمهورية الصحراوية⁽⁸⁾.

• **المطلب الثاني :**

موقف الشعب الصحراوي المتمثل في جبهة البوليساريو.

تطالب جبهة البوليساريو منذ تأسيسها في (10 مايو 1973م) بالاستقلال التام لإقليم الصحراء الغربية، وإقامة دولة مستقلة عن كل من المغرب واسبانيا وموريتانيا والجزائر، ووصفت آلياتها لتحقيق هذا الهدف الأعلى للجبهة على أساس العمل السياسي والدبلوماسي واعتماد الكفاح المسلح، والتنظيم العسكري كأسلوب لتحرير وإقامة الدولة السادسة في الشمال الافريقي الناطقة بالعربية وتدين بالإسلام.

وقد اكتسبت البوليساريو قوتها الحقيقية وذاعت شهرتها بعد أن وثقت علاقاتها وبنيت جسور للتواصل بينها وبين الجزائر وليبيا، فقد تبنتها هاتين الدولتين، وخاصة الجزائر التي اعتبرتتها حركة تحريرية تقدمية تسعى إلى الاستقلال والتحرر وتعمل على تحرير وطنها من السيطرة الاستعمارية⁽⁹⁾.

وبدأت البوليساريو في تنظيم رجالها منذ اللحظة الأولى لانطلاقها، وعملت على تدريبهم عسكرياً ، وانطلق العمل العسكري بعد عشرة أيام من تأسيسها ، حيث قامت بعدة عمليات عسكرية ضد الاحتلال الإسباني في الصحراء الغربية، يساندها كل العرب في بداية الأمر، ويقومون بتدريبهم ومساعدتهم مما دفع الأسبان إلى الإعلان في السنة الموالية عن عزمهم تنظيم استفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية⁽¹⁰⁾، وهذا يتطلب استطلاع مقترح جبهة البوليساريو، ومن ثم التعرض لحججه القانونية.

• الفرع الأول :

مقترح جبهة البوليساريو لحل أزمة الصحراء الغربية.

بعد أن قامت المملكة المغربية بالإعلان عن مقترحها المتعلق بالحكم الذاتي الموسع ، قام الأمين العام لجبهة البوليساريو بإرسال وثيقة إلى الأمين العام للأمم المتحدة "بأن كي مون" وذلك في (8 مارس) من نفس العام يخص بيان موقف الجبهة من المقترح الذي أعلنته مملكة المغرب.

وأشارت في الوثيقة بأن مشكلة الصحراء الغربية تعد بمثابة مسألة لتصفية الاستعمار ، ولذلك ينبغي حلها على أساس مبدأ حق تقرير المصير عن طريق إجراء استفتاء. وفي (10 أبريل 2007م) سلم ممثل جبهة البوليساريو للأمم المتحدة رسالة إلى "بان كي مون" تتضمن حل مقديماً من الجبهة لإيجاد حل سياسي بالتراضي ينص على حق تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره.

وفي ضوء ذلك يمكن تلخيص الظروف التي دفعت جبهة البوليساريو إلى اقتراح تلك المبادرة في الآتي :

1. إن المبادرة لم تصدر عن هيئة الأمم المتحدة ، بل أصدرتها المغرب بشكل منفرد ولم تتفاوض بشأن صدورها مع الأطراف المعنية بالنزاع.
2. إن المقترح لم يتطرق بأي شكل من الأشكال إلى الحق في الاستقلال أو تقرير المصير، وحتى الاستفتاء الذي تناوله المقترح ما هو إلا استفتاء حول خيارين هما إما القبول بالحكم الذاتي أو الانضمام للمملكة المغربية.

3. إن رئيس الحكومة المنتخب لجهة الحكم الذاتي مسؤول أمام الملك مما يعيق الجبهة من إدارة شؤونها الداخلية بإدارة حرة مستقلة.
4. إن المبادرة تحرم جهة الحكم الذاتي للصحراء من مواردها الطبيعية وتجعلها عرضة للضغوط والتدخلات المغربية حيث أشارت المبادرة أن جهة الحكم الذاتي لها الحق في الاستفادة من بعض الثورات الطبيعية في بعض مجالات التنمية إلا أن موارد الطاقة والثروات بما فيها الفوسفات تقع تحت سيطرة المملكة المغربية والتي يمكنها تقديم بعض الإعانات إلى جهة الحكم الذاتي.
5. وبذلك فإن كلاً من الجزائر والبوليساريو قد رفضت المبادرة جملة وتفصيلاً ، مما دفع بالبوليساريو إلى تقديم مبادرة اعتبرت رداً على مقترح الحكم الذاتي الموسع التي تقدمت به المغرب.

• الفرع الثاني :

حجج وبراهين جبهة البوليساريو القانونية بشأن حق تقرير المصير.

تقوم قضية الصحراء الغربية القانونية على دفتين متعارضتين ، فأحدهم يقدمه المغرب مدعياً حقوقاً تاريخية في الصحراء الغربية ، والثاني يدافع عن حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية غير قابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وتأسيساً عليه ؛ فترى جبهة البوليساريو أن الحجج المقدمة إلى محكمة العدل الدولية من الجانب المغربي لا أساس لها من الصحة ، ولم تكن هناك أية سيادة مغربية على الإقليم ، وإنما هناك نوع من التحالف بين الصحراويين والحكومة المغربية إبان الاستعمار والأسبان.

كما أن جبهة البوليساريو تؤكد دوماً بأن الصحراء الغربية لم تكن أرضاً خلاء "أي بدون سكان" وإنما هي حجج اتخذتها المغرب لتبرير مطامعها حسب وصف الجبهة⁽¹¹⁾، وعلى هذا تبرر جبهة البوليساريو مطالبها الاستقلالية وحقها لتقرير المصير من خلال نصوص ، وقرارات المنظمات الدولية والإقليمية المتمثلة في الآتي :

1. إن القرار الصادر يؤكد عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ (1972/12/14) يؤكد على حق سكان الصحراء في تقرير مصيرهم وحق الشعوب المستعمرة في الكفاح من أجل الحصول على حريتهم.

2. إن القرار الصادر عن مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الإفريقية في عام (1972م)⁽¹²⁾ الذي عبر عن تضامنه مع سكان الصحراء الخاضعين للنفوذ الأسبان حيث طالب القرار من اسبانيا توفير قدرأ ومجالاً من الحرية والديمقراطية والتمتع بحقوقهم في تقرير مصيرهم.
3. إن القرار الذي اتخذه مؤتمر دول منظمة عدم الانحياز في سبتمبر من العام (1973م) الذي عبر عن تضامن دول عدم الانحياز مع سكان الصحراء الغربية ضد الاستعمار الاسباني ، كذلك تمسك دول المنظمة بمبدأ حق تقرير المصير وضرورة تطبيق هذا المبدأ وفقاً للشرعية الدولية⁽¹³⁾.

• المبحث الثاني :

دور دول الجوار من النزاع في الصحراء الغربية.

ونرصده تدخل دور الجوار والدول الكبرى في مطلبين : وتحديد دور ليبيا وأمريكا واسبانيا في القضية الصحراوية أو النزاع الجزائري المغربي حول إقليم الصحراء ووادي الذهب ، وتأسيس البوليساريو ؛ وذلك على النحو التالي.

• المطلب الأول :

دور ليبيا في النزاع الصحراوي.

يعتبر الدور الليبي في النزاع الصحراوي هام وبارز منذ بداية النزاع فقد دعمت ليبيا جبهة البوليساريو ، وبالرجوع للوثائق الرسمية الليبية نجد أحاديث كثيرة للقذافي عن دعم جبهة البوليساريو ومنذ البدايات الأولى للنزاع وإن لم يكن قائماً على أساس دعم الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب كحركة انفصالية تهدف إلى الاستقلال عن المملكة المغربية حسب الأطروحة المغربية ، وإنما كحركة تحرير في مواجهة الاستعمار الاسباني ، وكان القذافي يعتبر نفسه المؤسس المنشئ للبوليساريو وأنه هو الذي دعمها بالسلح الذي جعل منها قوة حية تتصدى للوجود الاسباني في الصحراء الغربية.

وهذا الاستخلاص يبدو واضحاً من خلال خطاب القذافي بمناسبة استلائه على السلطة في غرة سبتمبر من العام (1987م) حيث جاء في كلمته تلك بالمناسبة قوله - نقتبس - : "استطيع أن أتكلم عن قضية الصحراء أكثر من أي طرف آخر لأن البوليساريو الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب نحن الذين أسسناها عام (1972م) ، ونحن الذين دربناها

وسلحناها لتطرد الاستعمار الاسباني من الساقية الحمراء ووادي الذهب ، ولم نسلحها لإقامة دولة، ولم نقل لهم انضموا إلى موريتانيا أو الجزائر أو المغرب أو لا ينظموا دريناها وسلحناها لتحرير الأراضي العربية من الاستعمار الاسباني".

وفي ضوء هذا السجل من التدخل الليبي في قضية الصحراء الغربية ، يمكن تحديد اتجاهين له : موقف ليبيا من النزاع الصحراوي تجاه المغرب (الفرع الأول) ، والموقف الليبي في عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وحتى سقوط النظام الليبي في فبراير من العام (2011م) (الفرع الثاني).

• الفرع الأول :

موقف ليبيا من النزاع الصحراوي تجاه المملكة المغربية.

ما يمكن رصده في اتجاه المغرب أن القذافي بدأ فيه خصماً لا يلين للملك الحسن الثاني مما أثر بشكل مباشر على النزاع بالصحراء، فقد أصبحت ليبيا المكان المقدس بالنسبة لقيادات البوليساريو، وبالفعل كانت جبهة البوليساريو في بداية الأمر أكثر موالاة لليبيا منها للجزائر.

وقد أثار هذا التقارب تخوف النظام الجزائري مما دفع الرئيس الجزائري آنذاك "هواري بومدين" لتوطيد العلاقات مع البوليساريو أكثر من النظام الليبي الذي كان يتلقى رسائل من "الوالي مصطفى السيد" زعيم جبهة البوليساريو في ذلك الوقت بتاريخ (11/7/1975م) ، ومن أمثلة تلك الرسائل الرابطة للعلاقة بين القذافي والبوليساريو ما ورد في إحدى الرسائل بحسب السجل القومي الليبي - نقتبس - : "إلى من حمل على نفسه أن يعمل على نصرته الإسلام والمسلمين مؤمناً بأن من ينصر الله ينصره إلى القيادة العالمية بنصرة الحق إلى من لا يخاف في الله لومة لائم إلى الأخ العقيد معمر القذافي سلام الله عليكم أيها القائد العربي المسلم لقد كنتم لنا أيها الأخ العقيد لا مؤيداً فقط ولكن حامياً أيضاً جزاكم الله عنا كل خير".

• الفرع الثاني :

فترة الثمانينات والتسعينات وإلى ما قبل سقوط نظام القذافي في عام (2011).

مع بداية الثمانينات وتحديداً بتاريخ (15 ابريل 1980م) اعترفت ليبيا رسمياً بالجمهورية العربية الصحراوية على إثر هذا القرار أعلن المغرب قطع علاقاته الدبلوماسية مع الدولة الليبية⁽¹⁴⁾، وفي المقابل اتجهت مجهودات القذافي الدبلوماسية إلى توفير الدعم المالي

لعدد من الدول الإفريقية من أجل كسب مساندتها للجمهورية الصحراوية ، ولكن خلال شهر يونيو من العام (1981م) سارعت ليبيا إلى تعزيز علاقاته مع المغرب وقد جاءت هذه التحركات الدبلوماسية الليبية نتيجة الحملة الدعائية الواسعة التي شنها الملك المغربي الحسن الثاني في مايو من العام (1981 م) من خلال إرسال مبعوثيه لعدة دول من العالم لشرح الوضعية في شمال إفريقيا وإن النظام الليبي يشكل تهديداً على الوحدة الترابية للمغرب لأنه يدعم جبهة البوليساريو التي تدعو إلى الانفصال عن المغرب.

ومنذ نهاية عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي إلى حدود الألفية الأخيرة تراجعت المساعدة الليبية للبوليساريو وأصبحت ضئيلة ، وبحكم برقماتية القذافي وعمله على حماية نظامه، كانت النهاية للموقف الليبي وتمثلت في الاتفاق على آفاق لتسوية نزاع الصحراء الغربية فيما بعد نظام القذافي.

وعلى قاعدة ما تم التطرق إليه من موقف النظام الليبي السابق وسياسته الخارجية تجاه نزاع الصحراء الغربية ، فإنه يمكن القول بأن الثابت الوحيد بعد انهيار نظام القذافي هو جغرافية ليبيا من منطلق: "أن كل شيء قابل للتغيير بين الدول إلا الجغرافيا"- على حد تعبير بسمارك- وبأن انهيار نظام القذافي قد وضع نهاية للدعم التاريخي الليبي للبوليساريو ، وطوي ملف التدخل الليبي في قضية الصحراء كما طوي ملف حكم القذافي إلى الأبد في ليبيا.

• المطلب الثاني :

الموقف الأسباني والأمريكي من النزاع الصحراوي.

سنقوم في هذا المطلب بدراسة الموقفين الأسباني والأمريكي من النزاع الصحراوي من خلال فرعين : الأول ، يخص للموقف الأسباني ، والثاني ، يخص للموقف الأمريكي ، مشفوعين بالتحليل لكليهما.

• الفرع الأول : الموقف الأسباني.

إن الغزو الاستعماري لإقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب بدأ منذ القرن (15) عشر الميلادي ، وكنتيجة للصراع الذي كان قائماً بين الاستعمار الصليبي وبين العالم الإسلامي ، وقد زاد اهتمام أوروبا بهذه المنطقة إثر انطلاق موجة الاستعمار العارمة في اتجاه إفريقيا⁽¹⁵⁾.

ونظراً لأهمية الصحراء الغربية الاستراتيجية لأسبانيا كانت الوجهة الاستعمارية لها ، وبعد خروج الأسبان من الإقليم الصحراوي ودورها التاريخي طيلة فترة احتلالها له، فإن موقفها من النزاع بعد

خروجها من الإقليم وتسليمها للإقليم بموجب اتفاقية "مدريد" سنة (1975م) إلى كل من المغرب وموريتانيا يمكن قراءته في ضوء ما تضمنه نص "اتفاقية مدريد" .. وذلك في البنود التالية :

1. تؤكد اسبانيا قرارها بالخروج من الصحراء الغربية.
2. إدارة الإقليم تسلم مباشرة إلى إدارة مؤقتة مشتركة بين المغرب وموريتانيا والبوليساريو ، كما يعين حاكم اسباني يساعده حكمان مغربي وموريتاني لتهيئة خروج القوات الاسبانية نهائياً قبل العام(1976م).
3. احترام الرأي العام للسكان الصحراويين وخصوصيتهم القبلية والسياسية ، كما تضمنت الاتفاقية تقسيم حصص الموارد الطبيعية خاصة الفوسفات⁽¹⁶⁾.
4. تضمن اتفاقية مدريد لإسبانيا حقها بقاعدة أو قاعدتين عسكريتين في الصحراء الغربية ، كما تتغاضى المغرب عن مطالبها في سبته ومليلة وهما مدينتان مغربيتان.
5. شجعت الأمم المتحدة اتفاقية مدريد الثلاثية ، ما يعتبر خرقاً لميثاقها ، ولمبدأ حق تقرير المصير للصحراويين.

ربما اللافت في ثمرة التواجد الاسباني في إقليم الصحراء الغربية هي أنها وحدت منطقتي : الساقية الحمراء ووادي الذهب أو نهر الذهب في إقليم واحد وجعلوا عاصمته مدينة "العيون" وأصبحت المنطقة تعرف بالصحراء الغربية ، حورتها جبهة البوليساريو إلى الجمهورية العربية الصحراوية ، وكان مما زاد تمسك الاسبان بها هو اكتشاف أكبر مورد للفوسفات في العالم في منطقة مساحتها (250) الف كم مربع حوك حوض "أبو كرع".

وبما أن اسبانيا هي الدولة المستعمرة وصاحبة السلطة الادارية على الإقليم، فإن موقفها المتعلق بتصفية الاستعمار قد تطور عبر السنوات، وكان في آخر حلقاته في هذا العام (2022م) داعم لموقف المملكة المغربية بضم الاقليم تحت السيادة المغربية مع التمتع بالحكم الذاتي الموسع⁽¹⁷⁾. فقد شكل هذا الموقف الاسباني الجديد الداعم للطرح المغربي حول الصحراء الغربية تحولاً لافتاً في السياسة الاسبانية التي التزمت نوعاً من الحياد اتجاه هذه القضية. وتقرح الرباط خطة حكم ذاتي تحت سيادتها ، بينما تدعو البوليساريو إلى استفتاء لتقرير المصير ، فكيف يمكن قراءة هذا التحول في الموقف الاسباني ؟.

لقد قررت اسبانيا وبشكل لافت التخلي عن موقفها التاريخي الملتزم بالحياد بشأن قضية الصحراء الغربية لتعلن دعمها العلني وللمرة الأولى لموقف المغرب، معتبرة أن مبادرة الحكم الذاتي المقدمة في العام (2007م) من جانب "الرباط" هي الأساس الأكثر جدية وواقعية وصدقية لحل هذا النزاع بين الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو التي تطالب باستقلال الصحراء بشكل تام⁽¹⁸⁾.
بالتحليل لهذا الموقف يبدو وكأنه جاء - لإنهاء أزمة وفتح أخرى- حيث أتى ليطوي صفحة خلاف بين اسبانيا والمغرب بدأت بعد استقبال مدريد لرئيس جبهة البوليساريو "إبراهيم غالي" في شهر أبريل (2021م) للعلاج بعد إصابته بفيروس كورونا فبعد هذه الخطوة شهدت كل من مدينة "سبتة ومليلة" التابعين للسيادة الإسبانية تدفق موجات كبيرة من المهاجرين الراغبين بالدخول إلى أوروبا وقد ربط العديد من المحللين بين موجات الهجرة هذه والتوتر المغربي الاسباني⁽¹⁹⁾.
ولكن تزامنا مع عودة العلاقات بين المغرب واسبانيا والتأكيدات على أن سفيرة "الرباط" لدى اسبانيا ستعود إلى مدريد. فقد أشعل الموقف الاسباني أزمة أخرى جديدة مع الجزائر وحركة البوليساريو فقد عبرت الحكومة الجزائرية عن غضبها بإعلانها على إثر ذلك سحب سفيرها لدى "مدريد" احتجاجا على دعم اسبانيا لمبادرة الحكم الذاتي المغربية رغم تأكيد السلطات الاسبانية إبلاغها مسبقا الجزائر موقفها الجديد والتشديد على أنه بالنسبة لاسبانيا فإن الجزائر هي شريك استراتيجي ذو أولوية وموثوقة ترغب اسبانيا في الحفاظ على علاقة مميزة معه⁽²⁰⁾.
وهذا التغيير في الموقف الاسباني راجع إلى أن الرهانات الاقتصادية كانت هي الأقوى ، وفي هذا الإطار أشار أستاذ العلاقات الدولية "عبد الرحمن مكاوي" إلى أن اسبانيا أعادت التفكير بسياستها اتجاه المغرب ، وقد قدمت تنازلا للحكومة المغربية في ملفات حساسة وهو ما ذهبت إليه أيضا ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

وأوضح "مكاوي" أن اسبانيا تنظر إلى الصحراء الغربية بأن تتحول إلى منطقة اقتصادية مهمة إضافة إلى أن مدريد تستفيد من الاستثمارات الضخمة التي ضخّت وخاصة في إقليم وادي الذهب وملف الصيد البحري لذلك اعتبر مكاوي أن الرهانات الاقتصادية "لمدريد" كانت الأقوى في اتخاذ هذا القرار التي اعتبرت أنه مفصلي في علاقتها مع المغرب.

• الفرع الثاني :

موقف الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد تعددت المواقف الأمريكية من قضية الصحراء الغربية وأخرها المؤيد للمملكة المغربية وهو تطور من التطورات التي رصدت في السياسة الأمريكية تجاه هذا الملف، ويمكن فهم التطورات الأمريكية بخصوص الصحراء الغربية من خلال التبرير الأمريكي لتبني الموقف المغربي واعتبار الصحراء مغربية وإن كان هو في الحقيقة ثمن صفقة لما أسماه "ترامب" باختراق تاريخي للعلاقات المغربية الإسرائيلية، علاوة على أنه تبرير يقع خارج نطاق سلوك دولة كبرى تحترم نفسها وعضويتها الدائمة بمجلس الأمن، إذ لا يعدُّ كونه تبرير محض كذب وخداع ولا يعد في أحد أهدافه المشار إليها أكثر من ثمن فاسد لتاريخ طويل من تعاون النظام المغربي الاستراتيجي مع كيان الدولة العبرية والمغتصبة لإقليم دولة فلسطين⁽²¹⁾.

ويكفي بهذا الشأن تدليلا عليه .. اعتراف وزير الخارجية المغربي - ناصر بو ربطة- حين قال معقبا على ما سمي بالتطبيع المغربي مع اسرائيل : "بأن العلاقات المغربية الإسرائيلية هي أصلا طبيعية"⁽²²⁾.

ومن الضروري الانتباه لخلفية وطبيعة تصريح "بومبيو" وزير خارجية "ترامب" ، الذي أدلى به بعد أن حسمت الإدارة الأمريكية على الأرض موقفها الجديد من الصحراء الغربية ونصه : "أن المفاوضات السياسية وحدها التي تقرر العلاقات مع البوليساريو" - انتهى الاقتباس - وكذلك بعد أن قدم سفير أمريكا في الرباط "ديفيد فيشر" خارطتهم الجديدة للمغرب لملكها بقوله : "يسعدني اليوم أن أقدم لكم الخارطة الرسمية الجديدة للملكة التي ستعتمدها أمريكا". كما أكد المتحدث باسم الخارجية الأمريكية : "أن هذا سيظل موقف الرئيس - جو بايدن- بشأن موضوع الاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الذي أعلنه الرئيس السابق - دونالد ترامب"⁽²³⁾.

• الخاتمة :

ركزت هذه الدراسة على مسألة نزاع الصحراء الغربية باعتبارها من اعقد المشكلات طويلة المدى التي واجهها المجتمع الدولي، وهي كذلك إحدى العوامل المهمة التي أثرت سلبا على العلاقات الجزائرية المغربية وخصوصا أن النزاع مازال ممتد حتى الآن دون التوصل لحل، وذلك نظرا لتمسك كل طرف من أطراف النزاع بمطالبه، وعدم استعدادهم لتقديم أي تنازل في سبيل التوصل لحل المشكلة، وإنهاء النزاع؛ الأمر الذي أدى إلى تدخل العديد من الأطراف الخارجية مما ساهم في تعقيد الأزمة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج.

• النتائج :

1. إن الانسحاب الاسباني من الصحراء لم يكن خلاصا تاما من الاستعمار فلم يتم الانسحاب إلا بعد أن ضمنت اسبانيا جزءا من فوسفات الصحراء الغربية.
2. إن خروج موريتانيا من النزاع لم يكن برغبتها وإنما كان نتيجة الضغوط التي مورست عليها من قبل الجزائر بالإضافة إلى الخسائر التي تكبدتها خلال مواجهاتها المسلحة مع جبهة البوليساريو.
3. إن النزاع الدولي القائم في الصحراء الغربية قد أوضح الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للصحراء الغربية.
4. إن تدويل القضية وتحويلها من نزاع إقليمي إلى نزاع دولي على مائدة الأمم المتحدة كان له العامل الأكبر في تقادم الأزمة وإعطاء الفرص لأطراف مستعمرة التدخل بوجهات نظر مغايرة أدت إلى تعطيل الوصول إلى حل جذري.
5. إن أزمة الصحراء الغربية قد أثبتت فشل العالم العربي بمنظماته في حل القضايا العربية الإفريقية وتصدير القضايا العربية للخارج لإيجاد حل لها مما يساعد على التدخل الأجنبي في الشؤون العربية.
6. إن السكان في إقليم الصحراوي هم الضحية الأولى لهذا الصراع الذي جعلهم لاجئين ومنقسمين ما بين مؤيد للانضمام للمغرب أو الانفصال.
7. سيناريو الانفراج للعلاقات الجزائرية المغربية لن يكون متوقعا إلا إذا تنازل احد طرفي النزاع للآخر.

• المقترحات :

وفي هذا الجانب نرصد جملة من الحلول والمقترحات التي نرى أنها من الممكن أن تساهم في حل الأزمة الصحراوية بين الجارتين المغاربيتين (الجزائر والمغرب) وذلك في النقاط التالية :

1. ضرورة تقديم ضمانات وتنازلات اقتصادية بقصد الخروج بحل توافقي يصون دماء الصحراويين وحل توافقي بين دول المغرب العربي.
2. على جبهة البوليساريو مراجعة سياستها ومراعاة مصلحة شعبها ، أي لا بد أن تكون قيادتها مرنة لأن الاستمرار في الصراع كما حدث لم يجد نفعاً.
3. على قادة الجزائر طلب منفذ على المحيط الأطلسي ويجب أن يقبل المغرب أفكار هذا النوع وأن يكون مرناً ليحل قضية أنهكت الجميع.
4. على المغرب والجزائر أن يكونوا واقعيين ويحترموا خصوصيات المجتمع الصحراوي باعتباره إقليم غني بالثروات الطبيعية من الفوسفات والذهب والثروة السمكية والمعادن الثمينة.
5. الالتجاء إلى المفاوضات والحوار المباشر الرباعي الجزائري المغربي جبهة البوليساريو وموريتانيا هو الحل العملي لإيجاد مخرج لهذه القضية.

• قائمة المصادر والمراجع :

• الموسوعات والوثائق :

1. علي سالم خليهنة وآخرون، الدبلوماسية الحالية لتسوية القضية الصحراوية.
2. معمر القذافي ، السجل القومي ، المجلد السادس عشر ، طرابلس - ليبيا ، منشورات أمانة الإعلام والثقافة سابقاً ، وزارة الثقافة حالياً ، 1984 - 1985.

• الأطروحات ورسائل الماجستير :

1. أعلى سالم خليهنة ، بو طلحة بوسني توفيق: الدبلوماسية كآلية لتسوية القضية الصحراوية، (2012م).
2. عبد الحكيم نافع استطيل ، دور المنظمات الدولية والإقليمية والعالمية في حل النزاع في الصحراء الغربية.
3. محسن عامر أبو جعفر المرغني (2008) النزاع حول الصحراء الغربية وجهود التسوية من 1975 - 2007 ، أكاديمية الدراسات العليا ، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية ، ليبيا.

4. زكريا فايد ، تطور النزاع المغربي الصحراوي وأثره على الأمن القومي الجزائري ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة ، العام الجامعي (2015/14).
5. حميدة بركات، تأثير قضية الصحراء الغربية على مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق العلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر ، (2019م)

• الكتب :

- 1- بلقاسم كرمي (1998) السيادة المغربية من خلال التسويات السلمية في القانون الدولي ، الرباط ، جامعة محمد الخامس (1998م) ، منشورات الجامعة.
- 2- بن عامر التونسي ، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية ، الموسوعة الجزائرية للطباعة والنشر (1987م).
- 3- بهجت قرني ، السياسة الخارجية الجزائرية من الثورة إلى الانكفاء على الذات ، ترجمة د. جابر سعيد عوض ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، (1994م).
- 4- معمر القذافي السجل القومي ، المجلد السنوي الثالث ، طرابلس - ليبيا ، منشورات الاتحاد الاشتراكي ، (1972م).
- 5- نبيل عبد الفتاح ، الأزمة السياسية في الجزائر : المكونات والصراعات والمسارات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (28 ابريل 1992م).
- 1) السيد حمدي يخطيه ، جبهة البوليساريو كفاح تدعمه الشرعية ، "الجزائر : الجاحظية ، 2000م".
- 2) رضوان محمد ، منازعات الحدود في العالم العربي ، دراسة مقارنة : سسيوتاريخية وقانونية ، الجزائر ، دار إفريقيا الشرقية للنشر ، (1999م).
- 3) شارف عايد ، أزمة الصحراء المغربية : حلول غائبة وسباق أمني إقليمي متغير ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، (2013م).
- 4) مواقع على شبكة المعلومات الدولية :
- 5) عادل الدقاقي ، مقترحات لحل النزاع في الصحراء الغربية ، شبكة المعلومات الدولية .
- 6) مصطفى الساهل ، المندوب الدائم للمغرب لدى منظمة الأمم المتحدة المؤرخة في 10 ابريل 2007 الموقع الرسمي لوزارة الخارجية المغربية.

• الدوريات :

- 1- أحمد مهابة ، مملكة الصحراء الغربية وبداية مرحلة جديدة ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام ، العدد 109 يوليو 1992م.
- 2- الصحراء الغربية تكاليف النزاع ، تقرير الشرق الأوسط رقم 65 ، 11 يونيو 2007 م.

.. "تم بحمد الله" ..

هوامش البحث

- (1) محسن عامر أبو جعفر المرغني ، النزاع حول الصحراء الغربية وجهود التسوية من 1975 – 2007 م ، أكاديمية الدراسات العليا ، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية ، الأكاديمية الليبية ، ص 35 .
- (2) بلقاسم كرمي ، السيادة من خلال التسويات السلمية في القانون الدولي .
- (3) مصطفى الساهل المندوب الدائم للمغرب لدى منظمة الأمم المتحدة المؤرخة في ابريل 2007 .
- (4) علي سالم خليهنة وآخرون ، الدبلوماسية الحالية لتسوية القضية الصحراوية .
- (5) الصحراء الغربية تكاليف النزاع ، تقرير الشرق الأوسط رقم 65 ، 11 يونيو 2007 م .
- (6) عبد الحكيم نافع استطيل ، دور المنظمات الدولية والإقليمية والعالمية في حل النزاع في الصحراء الغربية .
- (7) نبيل عبد الفتاح ، الأزمة السياسية في الجزائر : المكونات والصراعات والمسارات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 28 ابريل 1992 م .
- (8) بهجت قرني ، السياسة الخارجية الجزائرية من الثورة إلى الانكفاء على الذات ، ترجمة د. جابر سعيد عوض ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، 1994 م .
- (9) السيد حمدي يخطيه ، جبهة البوليساريو كفاح تدعمه الشرعية ، "الجزائر : الجاحظية ، 2000م" ، (ص-12).
- (10) .. السيد حمدي يخطيه ، المرجع السابق ، (ص - 13).
- (11) عادل الدقاقي ، مقترحات لحل النزاع في الصحراء الغربية ، شبكة المعلومات الدولية .
- (12) أحمد مهابة ، مملكة الصحراء الغربية وبداية مرحلة جديدة ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام ، العدد 109 يوليو 1992 ، ص 125 .
- (13) بن عامر التونسي ، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية ، الموسوعة الجزائرية للطباعة والنشر 1987 ، ص 263 .
- (14) معمر القذافي ، السجل القومي ، المجلد السنوي الثالث ، طرابلس- ليبيا ظن منشورات الاتحاد الاشتراكي ، 1972 م ، ص 251 .
- (15) .. قسم التوجيه والاعلام بحزب جبهة التحرير الوطني ، قضية الساقية الحمراء ، ووادي الذهب من الاستعمار الاسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني ، "الجزائر ، المؤسسة الجزائرية للطباعة" ، (ص - 11).
- (16) أعلي سالم خليهنة وآخرون ، الدبلوماسية كآلية لتسوية القضية الصحراوية .
- (17) .. رضوان محمد ، منازعات الحدود في العالم العربي ، دراسة مقارنة : سسيوتاريخية وقانونية ، الجزائر ، دار إفريقيا الشرقية للنشر ، (1999م) ، (ص - 85).
- (18) .. شارف عايد ، أزمة الصحراء المغربية : حلول غائبة وسياق أممي إقليمي متغير ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، (2013م) ، (ص - 120).
- (19) .. رضوان محمد ، المرجع السابق ، (ص - 87).
- (20) .. زكريا فايد ، تطور النزاع المغربي الصحراوي وأثره على الأمن القومي الجزائري ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة ، العام الجامعي (2015/14) ، (ص-22 - 38).
- (21) .. حميدة بركات ، تأثير قضية الصحراء الغربية على مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بو ضياف - المسيلة ، الجزائر ، (2019م) ، (ص - 40).
- (22) .. الصحف المغربية .
- (23) .. المرجع السابق ، (41 - 45).